أ.د. الشيخ جعفر المهاجر
مؤرخ ومفكر إسلامي - لبنان

رواد

# محمد تقي القُمّي في القاهرة

السّيرة الذاتية للفقيه والدّاعية الإيراني محمد تقي القُمّي تُظهر للمتأمّل أن العالَم الإسلامي، حتى في أحلك الظروف، لم يُعدَم الرجالَ المُستعدّين للبذل دون حدود في سبيل ما يُؤمنون به. وللعمل للصّالح العامّ، دونما كبير أمل في النُّجْح الشخصي. وبأدوات بسيطة تعتمدُ على عدالة ووَجاهة أُطروحتهم. كما تُظهرُ لنا أن الأدواءَ التي تسكنُ الوُجدان الإسلامي، والتي نَمَتْ في ظلّ وبرعاية أجيال من اللاعبين السياسيين، ورَمَتْ إلى تشويه الوُجدان الجامع، ليستْ بالعُمق الذي يلوحُ لنا. وأن من المُمكن عكْسُ اتجاهها، بحيثُ تُعيدُ إنتاجَ ذاتها وذاتيّتها الجامعة، الكامنة خلفَ أسوار عالية من الترذيل الكلامي



والتهميش الاجتماعي التي برع في تدبيجها وتبريرها المُثقّفون الرّسميّون، لحساب سُلطة لا ترمي إلى غير الاستيلاء على الحُكم، عبْرَ سياسة فرْز القاعدة الشّعبيّة إلى فريقين، أحدهما مُحقٌّ في كلّ شيء، والآخَر مُبطلٌ في كلّ شيء. وطبعاً هي تأخذ جانب " المُحقّ "، وتضطهدُ وتُهمّشُ الجانبَ " المُبطل ". وبهذه الوسيلة تكسبُ إلى جانبها فريقاً، يرى إليها حصْراً بوصفها نصيرةً لـ " الحقّ "، الذي لا يُهدّده إلا الفريق الآخَر " المُبطل ". وفي هذا السّياق من الحراك تضيعُ الحقوقُ السياسيّة للفريقين كليهما. بل وتضيع أيضاً حصانةُ الأمّة. وتغدو جسماً مُفكّكَ الأوصال، عاجزاً عن التراصّ قبالَ ما يُهدّدها. وفي تاريخنا القديم والقريب أمثلةٌ كثيرةٌ على هذه الآليّة الهادمة.

سيرة محمد تقي القمّي هي حكايةُ عمر إنسان وهبَ حياته خالصةً لقضية واحدة، هي هدْمُ الجدران العالية التي ارتفعتْ بين مذاهب المسلمين، وإحلالُ التواصل محلَّ التقاطع، وتغليبُ الحوار على التنابُزوالترذيل، والاعترافُ بحقّ الجميع على حدّ سواء بالخلاف والاختلاف. وفي هذا السبيل أعدّ نفسه إعداداً دقيقاً، بحيث ملكَ أدوات العمل فيما أوقف نفسه عليه. ثم هجرَ

الأهل والوطن ليعيش غريباً في بلد لا سابقةَ له مع أهله، وليس له بينهم مَن يعرفه أو يألفه. قانعاً بحياة فقيرة، بحيث لم يملُك يوماً بيتاً لسكنه، ومن المتاع واللباس إلا ما لا غنىً لإنسان عنه. فضرَبَ بذلك لجميع مَن عرفوه مثلاً في نُكران الذات، والإخلاص في العمل، والتجرّد من الغرض. فضلاً عن التواضع، وطول النفَس، وصبْر النفْس، وبراعة الخطاب. وبهذه الصفات نجَحَ في بناء لحظة هامة من تاريخنا الحديث، بدا فيها وكأن جزءاً كبيراً من الجدران العالية التي بناها البناؤون بين المذاهب، غالباً بسوء نيّة، وأحياناً بحُسنها، قد سقطتْ وتهاوتْ. وأن الباب قد انفتح عريضاً أمام وجوه باسمة، تتلاقى وليس بينها إلا الهُويّة الجامعة للأُمّة ومصلحتها. ممّا يستحقّ أن يكون اليومَ درساً لكلّ المسكونين بالقلق على المستقبل يستحقّ أن يُقرَأ ويُستعاد.

وُلدَ محمد تقي بن أحمد القُمّي في مدينة قُمّ المُقدّسة سنة ١٩١٠م. وكانت المدينةُ العريقة يوم وُلد فيها قد اتخذتْ طريقها، على يد الشيخ عبد الكريم الحائري، باتجاه نهضتها الثانية، بوصفها أهمّ مركز للدراسات الدينيّة في إيران. ومع أن الأسرة التي وُلد فيها كانت قُمّيّة ذات مكانة في المدينة، بما أنجبته من فقهاء معارف، فإن الفتى محمد تقي تلقّى الدراسة الابتدائيّة والثانويّة في المدارس الحكوميّة في طهران. ثم التحق فيها بـ "المدرسة العُليا للآداب"، ونال إجازتها. وفيها أحسن اللغة الفرنسيّة. ولكن أولياءه حرصوا في الوقت نفسه على تلقينه الدراسة التقليديّة المعمول بها في الحوزات الدينيّة. فحفظ القرآن ودرس علوم العربيّة، من نحو وصرف ومعان وبيان وبديع. ثم الفقه وأُصوله.

هكذا كان كلّ شيء في سيرته حتى هذه المرحلة يدلّ على أنه يُعَدُّ أو يُعدُّ نفسه ليكون عالم دين، شأن أجيال من رجال أسرته. ولكن الشابّ كان يُضمرُ في نفسه أمراً.

ففي عام ١٩٣٦م تخميناً، أي يوم كان في السادسة والعشرين، غادر وطنه واتجه إلى لبنان. واستقرّ به المقام مُدة سنتين في بلدة كيفون. حيث انصرف انصرافاً تامّاً إلى إتقان التحدّث بالعربيّة كأهلها. وتلك خطّةٌ رأينا مثلها في سيرة مواطنه جمال الدين الأسدآبادي، الأكثرشُهرةً باللقب الذي اختاره لنفسه: الأفغاني، كتماناً لهُويّته القوميّة والمذهبيّة. الذي أقام في النجف بضع سنين، يطلب العلم

كسائر الطُلاّب فيها. قبل أن ينطلق في رحلته الغرائبيّة شرقاً وغرباً. رافعاً صوته بالدعوة إلى إعادة الحياة إلى النظام الإسلامي.

وكمثل سلفه ومواطنه الأفغاني، ما إن رأى أنه قد أتمّ إعداد نفسه للمُهمّة التي اختارها لنفسه، حتى اتخذ طريقه إلى مصر. ومُذ ذاك ارتبطت حياته وكلُ نشاطه بقضيّة واحدة، اختصرها في شعار استحدثه هو لنفسه : التقريب بين المذاهب الإسلاميّة. عليه دار ما بقي له من العمر. أي ما يزيدُ قليلاً على نصف القرن من الزمان.

والمعروف، وما تُكرّرُ ذكرَه المصادرُ القليلةُ المعنيّة بسيرته، أن الحافز الذي وجّهَ خُطاه، كان حادثة ًفاجعةٌ ذهب ضحيّتها حاجٌ إيراني، أعجله القيْء أثناء الطواف، فتلقّى ذا بطنه بثوبه. وخرج مُسرعاً من المسجد الحرام. فتلقّاه شرطيٌ سأله عمّا يحمله في ثوبه. ولكن المسكين عجز عن إفهام الشرطي حقيقة الأمر، لأنه لا يُحسن العربيّة. فساقه إلى القاضي الذي حكم بضرْب عنقه لأنه ينتمي إلى مذهب مختلف وغرض الحجاج المنتمين إليه هو تنجيس المكان و إهانته. وهكذا ضُربت عنق هذا البريء بسبب جهل وقسوة القاضي.



من الممكن أن يكون القُمّيُ قد تأثّر لما نزل بمواطنه من ظلم . ولكننا لا نقبل أن نعتبر هذه الحادثة، على فظاعتها، السببَ الأساس لاستدارته المُفاجئة على نمط حياته المُتوقّع. ليس لأنها غير كافية، خصوصاً في حيثيّات الحُكم. بل لأن ما هو أكبرَ وأشدَّ خطورةً وأفدحَ مغزىً كان عالقاً ناشطاً في الأوان نفسه. ومعه يكون اعتبارُ تلك الحادثة حافزاً وحيدا لديه جهلاً منّا وتجهيلاً للقُمّي.

في ذلك الأوان، كما قُلنا، كانت الحركة الصهيونيّة والقُوى الكُبرى المُتعاونة معها تصلُ الليلَ بالنهار تحضيراً لاغتصاب فلسطين، وإخراج أهلها من ديارهم. وغنيٌ عن البيان أن عنواناً كبيراً كهذا حقيقٌ بأن يُثيرَ موجةَ غضب عارمة لدى إخوانهم في كافة الأقطار. حقٌ أن العالَم الإسلاميَّ كان آنذاك في حالة عطالة سياسيّة وعسكريّة، بسبب السيطرة الاستعماريّة الكاملة عليه. ولكنّ الشعوبَ المُسلمة وحسّها العامّ من اغتصاب أرض إسلاميّة، بما فيها من مُقدّسات، قوّةٌ ليس لأيّ إنسان عاقل أن يتجاهلها.

في ذلك الظّرف العصيب، الذي كان يقتضي تكاتُفَ المسلمين جميعاً على دفع الخطر الوشيك.

وبينما كان المُجاهدون الفلسطينيّون يخوضون حرباً يائسةً ضدَّ الانتداب الإنكليزيّ لبلدهم، الذي لم يُوفّر وسيلةً لتسهيل الهجرات اليهوديّة إلى فلسطين، تحتَ شعار وعد بلفور المشؤوم، صدرتْ في وقت واحد تقريباً عدّةَ كُتُب في مصر وفلسطين ولبنان وسوريّة والهند. الأمرُ الجامعُ بينها، العملُ على إثارة فتنة مذهبيّة بين السُنّة والشيعة. بالنّيل من الشيعة، ورمْيهم بصنوف البهتان، إلى درجة إخراجهم عن الإسلام. وكان أقذع أصحاب هذه الكتب ويا للغرابة، الفلسطيني محمد إسعاف النشاشيبي، في كتابه " الإسلامُ الصحيح ". مع أنه ينبغي أن يكونَ الأكثرَ حرصاً وعملاً على وحدة الصفّ الإسلامي. لما في ذلك من مصلحة واضحة لبلده وشعبه المُهدّد في مصيره.

لسنا ندري، وأنّى لنا، مَن الذي أوعز أو دفع أو أغرى أولئك بالخروج على الناس بذلك الخطاب الفتنوي. ولكنّ توقيتَ خروج تلك الكُتُب في أزمان مُتقاربة في ذلك الظرف، دليلٌ كاف على أنها خرجتْ من رأس واحد.

وغنيٌ عن البيان أن الحركة الصهيونيّة هي المُستفيد وصاحبُ المصلحة الأوّل في مشروع الفتنة هذا. ممّا يدعو إلى الظنّ القويّ أنها هي التي



أوعزتْ أو دفعتْ بذلك الاتجاه. ونحن نعرفُ أنها بتغلغُلها في مسامّ الدنيا، تحت مُختلف الأسماء والعناوين، لن تُعدَمَ الوسيلةَ إلى ذلك ومثله.

ولقد أثارتْ تلك الكُتُب ضجّةً كبرى، اجتاحتْ العالَمَ الإسلاميَّ من أدناه إلى أقصاه. وتجاوبتْ جنباته بسيل من الرُّدود الغاضبة. واستتبعتْ هذه ردوداً على الرُّدود. ممّا كان بمجموعه أسوأ ظرف للمُواجهة القادمة.

هوذا ما نُسمّيه بالمُشاغلة. أي افتعال الشروط التي تتركُ الخصمَ مشغولاً بمشاكله الخاصّة، والتافهة غالباً، عن مواجهة الخطر الحقيقي. مع أنه يراه، ويملكُ القدرةَ على دفعه، أو، على الأقلّ، مُدافعته، إن هو استهدى بحراكه بسُلّم أولويّات، وعمل على رصّ صفوفه، وتحرّرَ من عُقده التاريخيّة. ولكن هيهات في ظلّ استثارة الغرائز وردود الفعل الغرائزيّة أيضاً عليها.

سنة ١٩٣٨م، بعد أن اكتفى القمي من إعداد نفسه، ورأى أنه غدا مالكاً لزمام الحديث بالعربيّة، يمّمَ شطرَ القاهرة. ولقد أشرنا من قبل أنه بخطوته هذه يتتبّعُ آثار سلفه ومُواطنه جمال الدين الأفغاني. وما من شكّ في أن الرجليَن قد استهديا في خيارهما هذا

بما كان للجامع الأزهر آنذاك من مكانة عالية لدى المسلمين كافّةً. بوصفه أكبرَ مركز علميّ إسلاميّ في العالَم. ومصدرَ الكلمة الفصل في مُختلف القضايا والشؤون الدينيّة.

لذلك فقد رأينا الشيخَ القُمّيَّ ما إن استقرّ به المقام استقراراً ما في القاهرة حتى اتجه إلى جامعها الأزهر. فدخل على شيخه آنذاك الشيخ محمد مصطفى المراغي، وطفق يُحدّثه عمّا آلَ إليه أمرُ المسلمين من تشتُّت وتباغُض. وما من ريب في أنه في حديثه هذا قد طوّف بالخطر الماثل على قلب العالَم الإسلاميّ. وأشار إلى ما أنبتته الاستثارة الفتنويّة من حالة حرجَة على حافة الاقتتال المذهبي في أكثر من منطقة تماسّ. وما من ريب أيضاً في أن الشيخ المراغي كان، بحكم منصبه العالي وثقافته الواسعة، لا يقلّ معرفةً عن مُخاطبه بما أقلق باله وحمله إلى مصر البعيدة. وأنهى القُمّيُ مُطالعته بأن طرح على الشيخ فكرةَ عمل ما يتناسبُ مع المُشكلة الآخذة في التفاقُم.

والذي يبدو للمتأمّل في ما استجاب به الشيخُ عمليّاً، أنه وافق على تشخيص الحالة الإسلاميّة. ورحّب بضرورة العمل على علاجها. ولكنه كان، بحكم صفته التمثيليّة المذهبيّة، عاجزاً عن اتخاذ المُبادرة بنفسه. فاقترح على القُمّي أن يبدأ الدعوة إلى أفكاره بإلقاء المُحاضرات في الأزهر وخارجه. كما أعانه في الاتصال برجال الأزهر. فكان يجمعه بمَن يعرف عنهم الميلَ إلى التقارب بين المذاهب. ومن هذا الطريق نجح في بناء علاقة شخصيّة بطائفة من علماء الدين والمثقفين. وفي غضون ذلك كان قد استأجر بيتاً متواضعاً لسكنه. وما ندري كيف كان يتدبّر أمر نفقاته. ولكنّ امرئً من مثله، اعتاد أن يكتفي من أمر دُنياه بالقليل والضروري، لم يكُن أمرُ نفقاته بالهمّ المُقلق. والظاهرُ أنه كان يتلقّى بعض المعونات المادّيّة من أسرته.



على هذا النحو سارتْ حياةُ القمّي في مصر مُدّة سنة أو تزيدُ قليلا. غدا أثناءها شخصيّةً معروفة، تلقى التقدير من فريق واسع من معارف رجالها. لكن نشوبَ الحرب العالميّة الثانية بدّل الأجواء من حوله، وألجأه إلى وقْف ما كان يعملُ عليه. ثم غادر مصر عائداً إلى وطنه.

في إيران تابع أعماله في نطاق الدعوة إلى التقريب والتقارب. فكان حيثما حلّ يُلقي المُحاضرات ويُجري المُقابلات مُبيّناً ضروةَ

التعارف والتآلف، ووجوبَ التخلّي عن كلّ مايُباعدُ ما بين المسلمين. وفي عام ١٩٤٥م التقى السيّد حسين البروجردي، أعلى الزعماء الدينيين في إيران، وبيّن له أفكاره. ووصفَ رحلته إلى مصر، والمرحلةَ التي وصلَ إليها في كسب مؤيّدين له فيها. وكان السيّد البروجردي لا يقلُّ عن مُخاطبه اهتماماً بتوحيد كلمة المسلمين. وانتهى اللقاءُ الهامّ بإعلان السيّد أنه يؤيّد أعماله، وأنه سيُقدّم له ما يلزم من دعم مادّي ومعنوي. وبذلك كسبتْ أطروحةُ القُمّي تأييدَ أكبر أقطاب السُنّة والشيعة.

سنة ١٩٤٦م رجع إلى مصر. ليبدأ مرحلةً جديدةً من العمل. من خلفه علاقاته الواسعة الإيجابيّة بأعلامها. ومن أمامه وعدُ السيّد البروجردي إياه بالدّعم والمُساندة. وسرعان ما ظهرتْ النتائجُ الطيّبةُ لمساعيه. ففي شهر شباط / فبراير من السنة التالية أعلن تأسيسَ "دار التقريب بين المذاهب الإسلاميّة". وكان من أعضائها المؤسّسين، بالإضافة إلى الشيخ القُمّي، الشيخ عبد المجيد سليم الذي خلفَ الشيخ المراغي في مشيخة الأزهر، والشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر فيما بعد، والشيخ عبد العزيز عيسى، وحسن البنّا مؤسّس جماعة الأخوان



المُسلمين، ومحمد علي علوبة. ثم انضمّ إليهم فيما بعدُ الشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف، والشيخ محمد الغزالي الباحث والمؤلّف الإسلاميّ الشهير. ومن علماء الشيعة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والسيّد عبد الحسين شرف الدين والشيخ حبيب آل إبراهيم. واختير الشيخُ القمّي لمنصب السكرتيرالعامّ للدار. ومع ذلك فإن الذي كان يوقّع رسائل الدّار غالباً هو محمد علي علوبة. هكذا، فبعد زُهاء العشر سنين من العمل، تكلّلت مساعيه بنجاح غير مسبوق. وصار ما كان عنده فكرةً وحُلُماً وحافزاً هيئة رسميّةً مُستعدّةً للعمل لما ندبهم إليه، لم يجتمع من قبلُ مثلُها بالنظر لمكانة الرجال الذين التأموا فيها. كان ذلك إنجازاً مُذهلاً، حقّقه رجلٌ لم يملك يوماً سوى سلامة القصد، والإخلاص في العمل، والبراءة من الأغراض، والمثابرة. وذلك درسٌ جديرٌ بأن يُقرأ.

في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٤٩م بدأتْ الدارُ إصدارَ مجلتها الشهيرة " رسالة الإسلام ". وهو اسم ما من ريب في أن الهيئة قد اختارته بعناية ليحملَ هُويّتها إلى القارئ. وقد أوكلتْ أمرَ إدارتها إلى أحد الأعضاء

المؤسّسين للدار الشيخ عبد العزيز عيسى. وثابرتْ على الصُدور مُدّة أربعة وعشرين عاماً. وترأس تحريرها الشيخ الدكتور محمد محمد المدني بعد مديرها الأول. وما من حاجة للقول أن أكثر أبحاثها كانت تدورُ على مسألة التقريب غرضاً ومنهجاً. والحقيقةُ أن أعدادَ هذه المجلّة ما تزال حتى اليوم سجلاً لا مثيلَ له في أبحاثها ودراساتها، يلجأ إليها الباحثون للاستفادة من أفكار كُتّابها في هذا النطاق. ولذلك كان قرارُ إعادة طباعتها من قبَل "المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلاميّة" قراراً حكيماً. استُقبل بترحاب كبير من كل الذين يعرفون القيمة العلميّة والمكانة التاريخيّة التي تتمتّعُ بها.

من أبرز ثمرات النهج التقريبي إجمالاً الفتوى التي أصدرها الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر بعد الشيخ عبد المجيد سليم، بتاريخ نيسان / إبريل ١٩٦٠م، جواباً على استفتاء وُجّهَ إليه، جاء فيه :

" إن بعض الناس يرى أنه يجبُ على المُسلم، لكي تقعَ عباداتُهُ ومعاملاتُهُ على وجه صحيح، أن يُقلّدَ أحدَ المذاهب الأربعة المعروفة. وليس



من بينها مذهبُ الشيعة الإماميّة ولا الشيعة الزّيديّة. فهل تُوافقون فضيلتكم على هذا الرأي على إطلاقه، فتمنعون تقليدَ مذهب الشيعة الإماميّة الاثنى عشريّة مثلاً ؟ "

فقال الشيخُ في الجواب :

" إنّ الإسلامَ لا يُوجبُ على أحد من أتباعه اتّباعَ مذهب مُعيّن. بل نقولُ، إنّ لكلّ مُسلم الحقُ في أن يُقلّدَ بادئ ذي بدء أيَّ مذهب من المذاهب المنقولة نقلاً صحيحاً، المُدوّنةُ احكامها في كُتُبها الخاصّة. ولِمَن قلّدَ مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقلَ إلى غيره، أيَّ مذهب كان. ولا حرجَ عليه في شيء من ذلك. فينبغي للمُسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلّصوا من العصبيّة بغير الحقّ لمذاهبَ مُعيّنة. فما كان دينُ الله، وما كانت شريعته، بتابعة لمذهب، أو مقصورةً على مذهب. فالكلُّ مجتهدون مقبولون عند الله تعالى. يجوز لمَن ليس أهلاً للنظر والاجتهاد تقليدهم، والعمل بما يُقرّونه في فقههم. ولا فرقَ في ذلك بين العبادات والمعاملات ".

إن مَن يعرف تاريخَ الصّراع، الدّامي أحياناً، الذي نشب تحت عناوين مذهبيّة، وغالباً لأغراض سُلطويّة، أهلٌ لأن يعرفَ بالتالي

حجمَ الاختراق الذي اجترحتهُ هذه الفتوى البالغة الشّجاعة. لقد أعادتْ بتلك الأسطُر المعدودات الحالةَ المذهبيّة إلى أصولها الاجتهاديّة، بوصفها اختلافاً في الرأي. وما كان أحدٌ من الأئمّة يرمي إلى تأسيس مذهب، وما كان يقبل أو يتصوّر أن اجتهاداته ستوظّفُ في مستقبل الأيام لتفريق المسلمين.

ولقد جرَتْ محاولاتٌ من بعد لدفْع الشيخ شلتوت إلى الرجوع عن فتواه. ومن ذلك أنه قيل له: " إنّ الشيخ القُمّي قد خدعك واستحصل منك الفتوى ". فكان من جوابه: " لو كان الشيخُ القُمّيّ قد خدعني فنعم ما فعل. فأنا مؤمنٌ بإخلاصه. وأسألُ الله سبحانه أن يحشرني معه يومَ القيامة ". وبعد وفاة هذا الشيخ الجليل اتصلتْ جهةٌ غير مصريّة بخلفه الشيخ الفحّام، وطلبت منه إصدار فتوى تنقض فتوى الشيخ شلتوت، لكنه أبى بشدّة. وقال: " إنّ فتوى الشيخ محمود هي فتواي. وهو أُستاذي ".

كما نذكرُ في هذا السياق، قرارَ جامعة الأزهر أن تكون دراسة فقه الشيعة الإمامية والزيديّة من ضمن المناهج الدراسيّة المعمول بها في الكلّيات الشرعيّة. وقرار كليّة الإلهيّات في إيران تدريسَ الفقه السُنّي. وأن بعض الآراء



الفقهيّة الشيعيّة أُخذَ بها في قوانين الأحوال الشخصيّة المعمول بها في المحاكم المُختصّة. وأن كُتب الفقه والتفسير الشيعيّة غدتْ تُطبعُ وتُتداول في مصر. وهذا كلّه يدخلُ في صميم غايات دار التقريب.

عند هذا الحدّ يبدو أن الشيخ القُمّيّ قد اطمأن إلى أن النهج التقريبيّ صار له رجاله العاملون الفاعلون. وما بقي من ضرورة لمُواكبته الشخصيّة له. ولذلك فقد بات يُغادرُ مصرَ إلى وطنه أو إلى باريس حيث يُقيمُ أحدُ أبنائه. ولكن زياراته لها أخذتْ مع الوقت تتباعد، ومكثُه فيها يقصُر. وذلك، فيما يبدو، لأسباب منها تعبهُ وعلوُّ سنّه، ووفاةُ أكثر الأعضاء المؤسّسين لـ "دار التقريب" دون أن يوجد مَن يحلُّ محلّهم. ذلك أن النفوسَ والقلوبَ قد تغيّرتْ الآن كثيراً عمّا كانت عليه قبل رُبع قرن. وغدَتْ أرضُ الكنانة أرضَ دعوة لإسلام مُختلف أبعدُ ما يكون عن ذهنيّة التقريب وثقافة الحوار. يحصرُ الحقَّ فيما يرى هو حصْراً أنه الحقّ. ويُكفّر مَن يختلف معه، حتى في أُمور هيّنة، لا تُقدّمُ ولا تُؤخّرُ في فهم الإسلام ووظيفة المسلم. وأُغلق مقرُّها في ١٩ شارع أحمد حشمت بالزمالك. وما ندري ماذا كان مصيرُ مكتبتها

الإسلاميّة الجامعة لكُتُب مُختلف المذاهب، ولا إلى أين أو مَن صارتْ عشراتُ الآلاف من الوثائق الثمينة التي تؤرّخ لأعمالها وعلاقاتها أثناء عمرها القصيرالحافل بجلائل الأعمال.

أمّا مجلتُها العظيمة "رسالةُ الإسلام" فقد توقّفتْ عن الصدور لمُدّة بعد مقتل رئيس تحريرها المرحوم الشيخ الدكتور محمد محمد المدني بحادث سيّارة في الكويت. ثم عادتْ إلى الصّدور لمُدّة قصيرة بإدارة علي السيّد الجندي. فأصدرتْ عددين فقط أوّلهما في شهر رجب ١٣٨٩هـ / سبتمبر ١٩٦٩م، أمّا ثانيهما ففي شهر رمضان ١٣٩٢هـ / أكتوبر ١٩٧٢م. أي بفاصل ما يزيدُ على السنتيَن بينهما. ثم ماتت بصمت. مثلما تموتُ ساقيةٌ جفّتْ ينابيعها.

أما مؤسّسُ الدّار وباعثُ فكرة التقريب الشيخ محمد تقي القُمّي رحمة الله عليه، فقد لقي حتفه في باريس بتاريخ ٢٠ آب / أغسطس ١٩٩٠م. بينما كان يُعدُّ العدّةَ للعودة إلى القاهرة، ساعياً إلى إعادة إحياء " دار التقريب" و "رسالة الإسلام". إذ صدمته سيّارةُ نقل كبيرة، بينما كان ينتقل راجلاً إلى محلّ سكناه المؤقَت. وهو حادثٌ تحومُ الشكوك حول أنه كان قتلاً عمداً مُدبّراً.